

والتوب فيه تفصيل فان علمنا ذلك صح وان جرملا
او احدهما لم يصح لان اجزا المصيرة لا تتفاوت بخلاف اجزا
ما ذكر **قوله** ينصب كل على القطع لا شئ البديلة لفظا
ومحلا لان المبدل يصح الاستغناء عنه اما بدل الاشتغال
فواجب بشرطه عدم اختلاف الكلام لو حذف المبدل واما
بدل الكل فليجوز حذف المبدل منه عند ابن مالك وغيره
كالخفش وهذا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثاني
لان الشرط ذكر كل من المصيرة وكل صاع بدمع وجنيد
فالتقدير على القطع ويصح بيع المصيرة المذكورة مع ذكر
كل صاع بدمع عقب ذكرها انتهى اي يجوز وفيه على المصيرة
مجرد **قوله** ومثاقدا غالب اي في محل البيع سواء كان
كل منهما من اهله ويعلم نفوذه ام لا على ما تضمنه اطلاق
ابن حجر والديار اذ اطلق يحمل على الديار الشرعي وهو
المقال الاعلى الذي يتعامل به الا ان من المبدل في ذلك
عرف الشرع وهو مقدم على عرف غيره والاشترى في محل
قلا بد من بيانه في العقد باللفظ والابطل لانه يصدق
على ما يقابل عشرة اضعاف وعلى ما يقابل خمسة وعشرين
نصفوا والنصف اذ اطلق منقوض على الفلوس والقصة
قلا بد من البيان ان اختلفت قيمتهما والابطل العقد
وان استوثق لم يجب البيان ويدفع ما يتبادر **قوله**
كحيوان الكاف للتظهير لا للتشبه لانه مما يقابل به
التعريف كما سياتي في قوله ان كحيوان يقتدى في
الصحة والسقم وتحويل طباعه قتل ما ينفك عن حيا

خفي

خفي او ظاهر **قوله** قال الماوردي وغيره قال في
شوخ المذهب وهو غريب لم يتعرض له المحققون انتهى
انما لم يتعرض له المحققون لانهم شرطوا العلم بالبيع
والناسبي لا وصاته حالة العقد غير عالم به فمن لم يتوض
له الكفاية بذلك ومن تعرض له صرح بما علمه الصوابا
لكن المناخروا كما للشاكي والسبكي والاذري في قولوا
ذكره الماوردي مفيد لمن اطلق تبيينه انما عليهم
التعريف وعدمه بالغالب لا يوقوعه بالفعل انه لا ينظر
لهذا خفي لو غلب التعريف فلم يتغير او عدمه متغير به
واستنوك فيه الاسراف فتغير او لم يتغير لم يؤثر ذلك
فيما قالوه في كل من الاقسام من الدطلاق في الاول
والصحة في الاخيرين ويوجه باننا نمانع التعريف
وعدمها عند العقد دون ما يطر بعده انتهى ابن حجر
قوله مما لا يختلف اجزاه ومن ذلك التمر وان التفتت
عباته والدقيق واعلا السمن والحل وسائر المبيعات في
الظروف **قوله** وسفر جبل وخوها من خوخ وعنب
في سلته **قوله** ومثاقدا غلب اشار المصنف بقوله
ومثاقدا الى انه معطوف على قوله ظاهر الاعلى قوله بعض
فانه من اشتمل روية البعض **قوله** ولا بد من اذخار
الاغراض في البيع وان لم يخلط بايا في قال السبكي وغيره
وصورة المسئلة ان يقول بعتك كحطة التي في هذا
البيت وهذا امثلهما فان ادخل في البيع صح والاول
قال الاسنوي وشرط الادخال ان يرد له الي المصيرة

قضية

المف
شها
ب
ن
ش
ح
ف

الرجعت في العالم
اسم الامور فيقال
عنه حتى ولم يعلم
عليه اه
ق
م